المبحث الثاني

مفكرو العقد الاجتماعي

المقدمة :

قبل الشروع في دراسة فكرة العقد الاجتماعي ومفكريها يجدر بنا الاشارة الى فكرة القانون الطبيعي التي كانت سائدة في بداية العصور الحديثة وكان لها الاثر الكبير في ظهور فكرة العقد الاجتماعي، وتقوم فكرة القانون الطبيعي على الاعتراف بوجود عصر «أوحالة طبيعية» كان الافراد يعيشونها قبل تكوينهم للمجتمع السياسي وقبل ظهور الدول، وان الافراد في هذه الحالة أو العصر كانوا يعيشون وفق قواعد القانون الطبيعي والذي يمثل تلك القواعد والمباديء التي يمليها علينا العقل وتتفق وقواعد ومباديء الاخلاق. وان هذا القانون ينسجم مع فطرة الانسان وطبيعته، هذا وقد اختلف العلماء والمفكرون في تقديرهم لهذه الحالة الطبيعية والعلاقات السائدة فيها. وهل كانت الحياة فيها خيرة وسعيدة وتسودها البساطة والفضيلة ويجب الرجوع اليها كما رأى بعض المفكرين، أو حياة شريرة تسودها المساويء والحرب والصراع القائم على القوة والظلم وان الدولة والمجتمع السياسي قد خلصا الانسان من شرورها كما اعتقد فريق آخر.

وقد ظهرت نظرية العقد الاجتماعي كرد فعل لهذه النظرية، وللرد عليها وحاولت نظرية العقد اعطاء تفسير مدني أو اجتماعي للدولة والسلطة السياسية بدلاً من التفسير الالهي أو الطبيعي الذي طرحته نظرية القانون الطبيعي السابقة.

ويقوم جوهر نظرية العقد الاجتماعي على ان انتقال الجماعة الانسانية من الحالة الطبيعية الى حالة المجتمع السياسي المنظم كان نتيجة عقد اجتماعي اتفق عليه الناس، مع ملاحظة بان مفكري العقد الاجتماعي قد اختلفوا في تحديد اطراف العقد والتزاماته كما سنرى فيما بعد. هذا وقد شكلت نظرية العقد الاجتماعي الاساس النظري لمعظم الافكار والنظريات السياسية التي ظهرت في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وفيما يلي سنحاول استعراض أفكار اهم ثلاثة مفكرين من مفكري هذه النظرية.

توماس هوبز

حياته :

ولد هوبز سنة ١٥٨٨ م، وهي نفس السنة التي شهدت حرب الارمادا حين هاجمت السفن الاسبانية بريطانيا واثارت فيها الرعب والخوف! ، وقد كانت الفترة التي عاشها فترة اضطرابات وحرب اهلية، وشهدت بريطانيا في حياته الصراع بين البرلمان والملك وما رافقها من مذابح، وقد سافر هوبز كثيراً الى فرنسا التي كانت تشهد حرب دينية واهلية وهرب من فرنسا نتيجة الاضهاد الكاثوليكي خاصة وان هوبز كان ذو ميول الحادية .

وقد وقف هوبز في حياته مؤازراً للملك ضد البرلمان وحاول الدفاع عن الحكم المطلق وسيادة الدولة في كتابه الشهير الذي أسماه الوحش الجبار أو التنين[1] Leviathan وقد كانت حياته الطويلة (٩٠ عام) حافلة بالمعارك الفكرية المريرة مع جميع معاصريه.

منهجه :

ساهم هوبز في دفع عجلة الاستقلال لعلم السياسة عن العلوم الدينية والتاريخية تلك التي بدأها ميكافيللي، و يعد هوبز اعظم كاتب في الفلسفة السياسية، حيث كانت كتاباته في النظرية السياسية جزءاً من مذهبه الشامل في الحياة، وصورة من فلسفته العامة القائمة على التأمل ووضع تخطيط شامل للمعرفة واللجوء الى المداخل التكنولوجية في تحليل الظواهر الاجتماعية[2].

هذا وقد أفرد هوبز جزءاً كبيراً من نظريته السياسية للقوانين الطبيعية، ولكن معظم جهوده كانت منصبة نحو تفسير القوانين الطبيعية وفقاً لقواعد علم

1- Hobbes, thomas, Leviathan, Basil Black well, Oxford, without date.

2- Brown, K.c., ed. Hobbes Studies, Black well, Oxford, 1965. P V 111.

النفس حيث حاول وضع اسس وقواعد السلوك البشري وركز بشكل خاص على الشروط الواجبة لقيام مجتمع مستقر.

نظرية العقد وتفسير نشوء الدولة:

يرى هوبز بان غريزة المحافظة على النفس والبقاء هي التي تدفع الانسان للبحث عن الوسائل التي تكفل له الأمان. وانطلاقاً من ايمانه بان الانسان انانـي بطبعه حاول تفسير الحالة الطبيعية للبشر بانها حياة طبيعية مليئة بالحروب والشرور، وذلك ناتج عن شعور الناس بالمساواة ورغبتهم في الحصول على المزيد من نعم الحياة المحدودة مما سيدفعهم الى الصراع والاختلافات والتنافس و يصل لنتيجة مؤداها ان الافراد اعداء بالطبيعة[3]، وان رغبة الانسان في الأمن وخوفه من عداوة الآخرين وانانيتهم قد دفعه الى تكوين الدولة والسلطة السياسية التي تستطيع توفير الطمأنينة والخير له. وفي محاولة منه لتفسير نشوء الدولة لجأ هوبز الى نظرية العقد الاجتماعي وقال بان المجتمع السياسي والدولة ينشآن نتيجة عقد بين الافراد أنفسهم يتنازلون بموجبه عن جميع حقوقهم و يتعهدون بموجب هذا العقد بالخضوع لشخص لم يكن طرفاً في العقد ولذلك لا يترتب عليه أي التزامات عقدية[4].

أما من حيث وظيفة الدولة في رأيه فهي تقتصر على المحافظة على القانون وضمان الطاعة من الناس، وان الدولة وجدت للقضاء على الصراع بداخلها وليس من حقها التدخل في الحياة الاجتماعية، كما ان الدولة يجب ان لا تدعي معرفتها بالحقيقة او تفرض ايديولوجية معينة على المجتمع. لان المجتمع يجب ان يحكم بالقانون الطبيعي الذي نظم به الخالق الكون[5].

3- Leviathan, Part 1 Ch. 13. p. 80-84.

وهو يرى بان المساواة بين الافراد هي سبب الحرب بين الناس وفي هذا يقول بان أي شخص في صراع دائم مع كل شخص.

4- Leviathan, Part, 1, Ch. 14, p. 84-94.

5- Ibid, Ch. 31, P. 232.

نظام الحكم :

كان هوبز يرى ضرورة وجود حاكم ملكي مطلق تتجمع بيده جميع السلطات وتخضع لارادته جميع القوانين والاخلاق في الدولة وإلا فان المجتمع سيعيش حياة فوضى كاملة تؤدي الى زواله.

وآمن هوبز بالحكم الفردي المطلق و يرفض الحكم الجماعي المقيد لان السيادة في نظره لا تتجزأ ولا يمكن تفويضها، و يعارض فصل السلطات، وتشمل سيادة الدولة في رأيه جميع الاشخاص والمؤسسات الواقعين تحت سلطاتها بما فيهم الكنيسة والنقابات وغيرها. وكان هوبز يرى بان امتلاك الحكومة للقوة هو مبرر شرعيتها، واذا ما فقدت الحكومة هذه القوة ونجحت ثورة في خلعها فانها تفقد حقها في السيادة. لهذا فهو يري بان الحكومة مالكة القوة دائماً على حق.

ولذلك لا يجوز الثورة على الحكومة الا اذا اصبحت حياة الانسان والمجتمع مهددة كلياً بالزوال، وقال بان مهمة الحكومة القضاء على كل المنافسين أو الذين يطمعون بالسلطة.

أهمية هوبز:

ينبع فكر هوبز من نظرته المتشائمة للطبيعة البشرية القائمة على افتراض الأنانية في الطبيعة الانسانية وتركيزه على اهمية العامل الأمني في نشوء الدولة ووظيفة السلطة فيها، وكان ذلك افرازاً طبيعياً للظروف المضطربة التي عاش هوبز في ظلها.

كما امتاز فكر هوبز بالفردية حيث رأى بان حركة الفرد نابعة من سعيه لتحقيق مصالحة الذاتية مما كان له الأثر الكبير في وضع الاسس العلمية لتطوير النظرية الفردية أو الرأسمالية فيما بعد.

وكان ينظر الى مساهماته بأنها مهدت الطريق نحو دفع عجلة علم السياسة نحو الاستقلال عن التاريخ والعلوم الدينية، وان هوبز ساهم في وضع الاسس العلمية للمنهج السلوكي الذي تطور فيما بعد على يد آخرين.

جـون لـوك

ولد لوك سنة ١٦٣٢ م. لعائلة ارستقراطية، حيث كان والده عضواً برلمانياً أثناء الحرب الأهلية في انجلترا، وقد درس الفلسفة في بداية حياته لكنه تخصص في دراسة الطب، وعمل طبيباً لدى كثير من افراد الطبقة الارستقراطية في بريطانيا وقد شغل فيما بعد عدداً من الوظائف الرسمية العليا.

وقد نشر لوك خلال حياته عدة مؤلفات في الاقتصاد والصحافة والتربية اما في مجال علم السياسة فله كتاب بعنوان «رسالتان عن الحكومة المدنية» «Two Treatises on Civil Government»

نظرته للحالة الطبيعية[١]:

يرى لوك بان الانسان قبل ان يكون المجتمع السياسي والدولة كان يعيش حياة يسودها السلام وتبادل الخدمات، وان الافراد كانوا يعيشون في ظل هذه الحالة الطبيعية احراراً ومتساوين، وان القانون الطبيعي هو الذي يحكم علاقات الافراد وينظمها، وكان الانسان يتمتع وفق هذا القانون بحقوقه الطبيعية مثل حق الحياة والحرية والتملك وغيرها. ولكن خروج الانسان عن هذا القانون واضراره بمصالح الآخرين نتيجة لممارسته لحقه في الحرية لا يعود لخطأ في القانون الطبيعي نفسه، وانما الى عجز وقصور العقل البشري عن الوصول الى حقيقة هذا القانون، ولهذا فكر الانسان في الخروج من هذه الحالة الطبيعية التي يسودها القانون الطبيعي من خلال وضع القوانين والانظمة وانشاء المؤسسات السياسية، لكي تساعده على تنفيذ القانون الطبيعي وحماية حقوقه الطبيعية وليس للتخلص من احكام هذا القانون.

١- انظر بخصوص الحالة الطبيعية:

Lock, John, Second Treatise on Civil Government, edited by laster., Peter, Cambridge University, 1960, Book. 5, Ch. 20-50.

طبيعة العقد :

نظراً لانحرافات بعض الافراد عن الحالة الطبيعية وجياة الفطرة، وعدم وجود «سلطة حامية» للقانون الطبيعي فكر الافراد في الخروج من الحالة الطبيعية

الى حالة المجتمع السياسي المنظم، وذلك من خلال الموافقة على عقد يبرم ما بين الافراد انفسهم، يتفقون فيه على انشاء المجتمع الذي يخرجهم من الحياة البدائية وهذا هو العقد الاساسي» «The original compacat» ولا يملك الافراد حق الرجوع عن هذا العقد، وهو ملزم للجميع لانه تم بموافقتهم جميعاً.

ثم يلي ذلك حسب رأي لوك عقد آخر ينشئوا بموجبه السلطة المدنية، وذلك من خلال تنازل الافراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية لشخص «الحاكم» هو طرف في العقد من اجل حماية بقية حقوقهم وحرياتهم التي لم يتنازل عنها، ولهذا فالحاكم ملزم بنصوص العقد، وسلطته مستمدة من موافقة الأخرين وحق الافراد في حماية انفسهم وممتلكاتهم[٢].

الدولة والحكومة :

ميز لوك بين الحكومة والدولة، واعطى اهمية اكبر للدولة والمجتمع، واعتبر الحكومة مؤسسة سياسية في الدولة، و يرى لوك بان نشوء الدولة كان لصيانة الحقوق الفردية والحريات وحماية الملكية الطبيعية التي كان يمكن ضياعها في الحالة الطبيعية نتيجة عدم وجود قانون معروف ـ هذا على الرغم من اقراره بوجود القانون الطبيعي السائد في الحالة الطبيعية ـ وكذلك لانعدام وجود القضاة الذين يعملون بموجب هذا القانون، بالاضافة لعدم وجود سلطة قادرة على تنفيذ الاحكام العادلة، ونتيجة لذلك كله وجدت الدولة لتقوم بهذه المهمات الثلاث، وأنشأت لذلك ثلاث سلطات، هي التشريعية، والتنفيذية والتي تشمل القضائية ثم السلطة الاتحادية وهي المسؤولة عن الشؤون الخارجية للدولة[٣].

٢- انظر جوهر العقد عند لوك في: ابراهيم درويش، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٢.

3- The Second Treatise, Book. V 11, Ch. 89, and Book. V 111, Ch. 96-100.

وقد اشار لوك الى ضرورة فصل هذه السلطات الثلاث حتى لا يؤدي دمجها خاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية الى الاستبداد. وقد اعطى لوك اهمية خاصة للسلطة التشريعية واعتبرها اسمى سلطة في الدولة، لان الشعب يفوض سلطته لها، وان الشعب هو الذي يملك الحق لتغييرها حين تتصرف بما يتعارض

والثقة التي منحت لها، لان الشعب مع تفويضه السلطة للحكومة احتفظ ببقية حقوقه، وهو يملك حل الحكومة اذا خرجت عن التزامات العقد، أو تعدت على حقوقه الاساسية، أو اهملت في رعايةمصالحة وتأمين رفاهيته، وبناء على ذلك يكون لوك قد قرر شرعية الثورة، وحق المجتمع في حل الحكومة، وان حل الحكومة أو تغييرها لا يعني حل الشعب والمجتمع او القضاء عليه[4].

أهمية لوك :

انطلقت فلسفة لوك السياسية من ايمانه باهمية الحقوق الطبيعية وخاصة حق الملكية، وان وجود الدولة في نظره مقيدة بصيانة هذه الحقوق، وقد كان لهذه الفلسفة اثر كبير في بلورة نظرية القانون الطبيعي التي بقيت سائدة لقرون طويلة من بعده.

وركزت نظرية لوك السياسية مثل هوبز على الفرد وصيانة حقوقه وحرياته واهملت المجموع، لكن في نفس الوقت لم ير لوك تعارضاً بين نظرته هذه وسعي الدولة لتحقيق الصالح العام. كما طالب لوك ايضاً بضرورة احترام رأي الشعب. واعتبر الشعب مصدر السلطة وعلى عكس هوبز رفض التسليم بضرورة اطاعة الحاكم اذا كان ظالماً، وبناء على ذلك يعتبر لوك من أول المنادين بالنظم الديمقراطية والمطالبين بالحد من تدخل الحكومة في حياة الافراد وحقوقهم الطبيعية[5].

4- Ibid, Book.XIX, Ch. 223.

5- Rogers, Diane and Clark, Robert, Inside World Politics, Macmillan of Canada, Toronto, 1961. p.15.

جان جاك روسو

ولد روسو في جنيف في سويسرا سنة (١٧١٢-١٧٧٨)، وقد توفيت والدته حين كان طفلاً، ولذلك فقد كانت طفولة روسو صعبة، وعانى فيها من كثير من المشاكل، وقد ترك روسو جنيف وهو في سن ١٦ سنة وتنقل بين دول أوروبية كثيرة، واستقر اخيراً في فرنسا. وهناك ألف كتبه «اميل سنة ١٧٥٢» «والعقد الاجتماعي سنة ١٧٦٢» وغيرها.

وتعد فلسفة روسو السياسية خير معبر عن مشاكل فرنسا في تلك الفترة والتي تعاني من اضطرابات دائمة ومشاكل عدم الاستقرار السياسي.

الحالة الطبيعية:

استهل روسو فلسفته السياسية بالحديث عن الحالة الطبيعية مثل هوبز ولوك، لكن ايمانه بحقيقة وجود هذه الحالة كان اصيلاً اكثر من سابقيه، وقد اعتقد بان الافراد قبل أن يكونوا المجتمع السياسي أو الدولة كانوا يعيشون حياة فطرة سعيدة تسودها العدالة والمساواة، ولكن نتيجة لتقدم العلوم والمدنية وظهور الملكية الخاصة ونظام تقسيم العمل، ظهرت الحاجة لوجود المجتمع والدولة التي اعتبرها شر لا بد منه[1].

طبيعة العقد الاجتماعي

آمن روسو بمثالية الحياة الطبيعية. لكنه رأى بأن تزايد السكان وتطور المدنية اضطرت الانسان للخروج من هذه الحالة الطبيعية وذلك من خلال عقد وقعه الافراد فيما بينهم تخلو فيه عن حقوقهم وحرياتهم للمجموع، وليس لفرد معين وذلك من أجل حماية هذه الحقوق والحريات وضمان الاستقرار الجماعي،

1- Heanshow, J.C. The soial and Political Ideas of some Great Thinkers of the Age of Reason, Barnes & Noble, New York, 1950, P. 186.

وقد نشأ عن هذا التنازل ارادة جماعية هي التي تسمى الارادة العامة « The General Will » والتي لا يمكن التنازل عنها[٢].

الارادة العامة والحكومة:

تنطلق نظرة روسو للارادة العامة من أفكاره عن طبيعة العقد الاجتماعي الذي أنشئت بموجبه الارادة العامة، حيث تشترك ارادة الافراد جميعاً حسب العقد لتكون ارادة جماعية يعبر عنها بنشوء الدولة[٣]. وبعد نشوء الدولة يعبر عن الارادة العامة من خلال ارادة الاغلبية، وتصبح ملزمة للجميع وعلى الاقلية الخضوع لها، لانها تمثل المصالح المشتركة لجميع الافراد، وهي صاحبة الحق في السيادة داخل المجتمع، وتملك الحق في سن القوانين وسلطتها مطلقة ودائمة، وهي دائماً على حق لانها تمثل الخير الجماعي، وأن وحودها هو المظهر الوحيد لوجود السيادة في المجتمع. أما مهمة الحكومة فتنحصر في تحقيق الارادة العامة ورغبتها[٤].

وقد دعى روسو الى ضرورة فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية لاختلاف طبيعتهما عن بعض، فالسلطة التشريعية تتمثل في الارادة العامة وفي الشعب نفسه الذي يملك السيادة[٥]. أما السلطة التنفيذية فهي وكيلة أو مندوبة عن الشعب لتنفيذ رغباته ويمكن حلها ومراقبتها، وتزول سلطتها حين اجتماع الشعب في المؤتمرات العامة.

أهمية روسو:

تأثر روسو بمن سبقوه من مفكري العقد الاجتماعي مثل هوبز ولوك ولكنه كان اكثر اخلاصاً منهم لنظرية العقد، لانه آمن بحقيقة وجود العقد من

2- Roussea, The Social Contract and Discourses, Transtated by Cole, C,H,E,P, Datton, New York, 1927, Book, 3. Ch. 4.

3- I bid, Book. 2. Ch. 1

4- I Bid, Book. 1, Ch. 3.

5- Harwitx, Op. Cit, P. 81-82.

ناحية تاريخية وركز على اهمية دور الشعب في هذا العقد.

ولقد كان لافكار روسو عن الارادة العامة وسحبه للسلطة من الحكومة اثر كبير في ظهور نظريات الثورة المستمرة التي اخذ بها كثير من انصار الثورة فيما بعد، مثل اليعاقبة في الثورة الفرنسية، وماوتسي تونغ قائد الثورة الصينية.

كما كان لنظرية روسو عن الارادة العامة أثر كبير على تفكير عديد من العلماء والمفكرين اللاحقين مثل هيجل الذي رأى في الارادة العامة تعبيراً عن روح الامة الالمانية، وادمون بيرك الذي رأى بأن الارداة العامة تتمثل في الثقافة القوميةوالحياة في المجتمع الانجليزي هذا بالاضافة الى تأثيره على افكار كثير من المفكرين الاخرين.

كما اقتبست كثير من الولايات المتحدة الامريكية بعضاً من أفكار روسو عن الديمقراطية المباشرة والدعوة لعقد اجتماعات عامة لمراقبة الحكومة واعادة النظر في موظفي الحكومة والقوانين السائدة.

وفي الختام تجدر الاشارة الى بعض الكتاب والمفكرين الذين ظهروا في فرنسا في تلك الفترة التي عاشها روسو وكانوا شركاء له في الدعوة للحرية والثورة ضد الطغيان والذين كان لتفاعل آرائهم اكبر الاثر في نشوب الثورة الفرنسية وفي اثراء الفكر السياسي بشكل عام.

أولاً : مونتسكيو صاحب كتاب روح القوانين ١٦٩٨ ـ ١٧٥٥*، والذي اعتمد على الدراسات التاريخية وهو صاحب نظرية المناخ والبيئة والتي تقول بان الحكم والقانون يعتمدان في تكوينهما ووظيفتهما على الظروف التي يعيش الناس في ظلها ونادى بضرورة وجود دستور يخضع له الجميع الحكومة والشعب على السواء، كما يرجع له الفضل في وضع أسس نظرية فصل السلطات التي اصبحت فيما

★ Montesquieu, The Spirit of Law edited by David Wallace.

بعد الاساس لمعظم دساتير الدول.

ثانيا : فولتير ١٦٩٤ - ١٧٧٨، ومع انه كان أديباً أكثر منه مفكراً سياسياً الا ان كتاباته المختلفة عن الحرية كان لها بالغ الاثر في سيادة مباديء الحرية ومقاومة الطغيان في فرنسا آنذاك.

obeikandl.com

مقارنة مفكري العقد الاجتماعي

وجه المقارنة	هوبز	لوك	روسو
الحالة الطبيعية	حالة صراع وحرب الكل ضد الكل وسيادة قانون الغاب، وذلك ناتج، عن طبيعة الانسان الميالة للشر وغلبة الانانية على سلوك الافراد في سعيهم الدائم للمحافظة على النفس.	تبادل منافع وتمتع بالحقوق والحريات في ظل سيادة القانون الطبيعي الذي يضمن حق الحياة والحرية والملكية.	حياة مثالية تسودها الفضيلة والسعادة لدى كافة الافراد وان المدينة افسدت هذه الحياة
اطراف العقد	الافراد وحدهم، والحاكم لم يكن طرفاً في العقد.	بين الافراد والسلطة الحاكمة	بين الافراد والارادة العامة المعبرة عن المجموع.
جوهر العقد	تنازل الافراد كلياً ونهائياً عن حقوقهم وحرياتهم للشخص الحاكم الذي يتولى المحافظة على المجتمع	تنازل الافراد عن جزء من حقوقهم لحماية الجزء الاخر للسلطة الحاكمة دون أن يفقدوا حرياتهم.	تنازل الافراد عن حقوقهم وحرياتهم للجماعة لانشاء الارادة العامة ومن ثم تنشأ الدولة التي تعبر عن الارادة العامة
التزامات العقد	على الافراد اطاعة الحاكم ما دام قادراً على توفير الامن لهم والحاكم غير ملزم بنصوص العقد لانه لم يكن طرفاً فيه.	على الحاكم الالتزام بنصوص العقد واحترام حقوق وحريات الافراد ويجوز الثورة عليه اذا خالفها.	وجوب خضوع الافراد والحاكم للارادة العامة.

وجه المقارنة	هوبز	لوك	روسو
صاحب السيادة	السيادة قد تكون لفرد أو مجموعة والشعب تنازل عنها ولا يمكن استرجاعها.	الشعب أو الاغلبية هم اصحاب السيادة وهم يستطيعون استعمالها متى ارادوا وهي تتمثل في السلطة التشريعية.	الارادة العامة صاحبة السيادة وتمارسها بصورة مباشرة من خلال الاجتماعات العامة وسيادتها هذه دائمة ومستمرة.
طبيعة السلطة	السلطة هي التي تخلق المجتمع وتوحد الحقوق.	للشعب حق اختيار السلطة التي تحكمه وله الحق في تغييرها.	السلطة الحاكمة هي وكيل عن الشعب لتنفيذ رغبات الارادة العامة.
نظام الحكم	نظام الحكم استبدادي والسلطة فيه مطلقة للحاكم	نظام الحكم تمثيلي ديمقراطي والسلطة فيه مقيدة برأي الاغلبية	نظام الحكم ديمقراطي مباشر والسلطة فيه مطلقة للادارة العامة

١) الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على المصادر التالية:

١ - ابراهيم درويش، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣

٢ - بطرس غالي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣١

3. Hurwits , Leon, Op. Cit., p. 74,81